

# أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995-2012م)

إعداد:

د. عمران عباس يوسف عبدالله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة

Email: Omraneconomy@hotmail.com

Mobile: 0919402641

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

Email: ahmsuli@gmail.com

Mobile: 0123962496

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام ، النشاط الاقتصادي وعجز الموازنة العامة

## المستخلص

هدف البحث إلى معرفة أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في السودان في الفترة (1995-2012). استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج (Eviews) كأداة لتحليل البيانات، توصل البحث إلى النتائج المهمة الآتية: أن هنالك أثر إيجابي للإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان، خلال فترة الدراسة والتي خلالها أثر العجز المستمر للميزانية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة والخدمات الأساسية. وقد توصل البحث إلى التوصيات المهمة التالية: ينبغي على السلطات زيادة الإنفاق العام وضبطه بطريقة يتناسب فيها مع الإيراد العام حتى لا يكون هنالك عجزاً كبيراً يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي في السودان. إضافة إلى ضرورة إنتقاء السياسة المالية الملائمة وتطبيقها ، خاصة في جانب الإنفاق الحكومي

على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي العالي والتي تدعم دورها النشاط الاقتصادي.

:Abstract

on expenditure Public of effects the identifying at aimed research The .(2012 – 1995) period the during (Product Domestic Gross) activity economic package Eviews Using .method analytical and descriptive used research The There :results following the reached study The .analysis data of tool main as the during activity economic on expenditure Public of effect positive was economic various affect deficit budget continuous which, during period study :that were recommendations main The .services basic and activities to order in it control and expenditure Public increase should Authorities deficit large a be not would there that so revenues, Public with commensurate selecting to addition In .Sudan in activity economic the negatively affect that for devoted expenditure Public on focusing policy, fiscal appropriate of the support turn in which returns, economic high with sectors economic .activity economic

مقدمة

تؤثر السياسة الاقتصادية في العديد من المتغيرات الاقتصادية من بينها النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ، حيث تمثل أدوات السياسة المالية ( الانفاق الحكومي و الضرائب ) دوراً مهماً في مستوى الطلب الكلي ، ومستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي ككل(1).

أهمية البحث

يعتبر الإنفاق العام هو أحد البنود الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد محددات مستوى الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ، وهو مكون أصيل في مستوى الطلب الكلي ، لذلك حاول البحث قياس أثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995-2012 م).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن هنالك عجزاً مستمراً في الميزانية العامة في السودان ، على الرغم من ذلك تحاول الحكومة خلق نمو اقتصادي مقدر عبر زيادة فعالية النشاط الإنتاجي وبالتالي النشاط الاقتصادي؛ إذن تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ماهو أثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995-2012)؟

2- هل هنالك عوامل أخرى فعالة تؤثر على النشاط الاقتصادي غير مرتبطة بالإنفاق العام.

#### أهداف البحث

يقوم البحث على الأهداف الآتية:

1. تبيان أهمية ومكونات النشاط الاقتصادي.
2. تسليط الضوء على السياسة المالية والموازنة العامة والإنفاق العام في السودان خلال الفترة (1995-2012 م).
3. معرفة وقياس أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995-2012).

#### فروض البحث

- 1- إن هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والنشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995-2012 م).
- 2- توجد عوامل أخرى تؤثر بفعالية على النشاط الاقتصادي غير الانفاق العام في السودان في الفترة (1995-2012 م).

#### منهجية البحث

إتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى عبر برنامج الـ (Eviews) في الفترة (1995-2012م).  
المبحث الأول: مفهوم وأبعاد السياسة المالية والنشاط الاقتصادي  
أولاً: مفهوم وأهمية السياسة المالية

السياسة المالية هي أن تقوم الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة ، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف(11). أو هي إستخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات موازنة عامة في تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي(7).

تأتي أهمية السياسة المالية من كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية ، وهي تدخل في آلية فرض الضرائب والإنفاق العام بأنواعه خاصة في مجال الخدمات(5).  
تبلورت أهمية الإنفاق العام بعد الأفكار التي طرحها كينز. فقد كان كينز في كتابه «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود» «Employment, of Theory General The Money and Interest: and Interest في أعوام الكساد في الثلاثينات ، يقدم وجهة نظره عن قدرة المجتمع علي تصحيح الاختلالات الناتجة عن تعارض المصالح ، حيث رفض كينز إفتراضات الكلاسيك في هذا الخصوص ، بل أكد على فكرة تنافر المصالح «Disharmony» of «Interests» وتعدد في الأفكار المهيمنة على السوق. وعلى النقيض من معظم الأفكار السابقة له ، وثق كينز في جهاز الدولة باعتبار أن اللجوء إليه ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي للركود. بل ارتأى أن تدخل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة، وحثه في ذلك أن الإنفاق العام جزء مهم من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه مقارنة بالإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي الخاص ، لا سيما أنه من الممكن خفض الإنفاق العام وبسهولة إذا كانت هناك حاجة ماسة له.

كان التحدي الذي طرحته النظرية الكينزية في رأي الكلاسيك لا يقتصر علي دعوتها لتولي الحكومة إدارة الاقتصاد. وإنما التأكيد علي رؤية فلسفية مختلفة تماماً للإمور ألا وهي النظر إلى الظاهرة الاقتصادية في إطارها الكلي وليست دراسة منفصلة لقواعد وممارسات السوق. ومن هنا تظل النظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي واحدة من أكثر النظريات رواجاً في علم الاقتصاد المعاصر(10).

ثانياً: طبيعة الموازنه العامة

الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وايراداتها عن سنة مقبلة من الزمن، أو هي صك تشريعي تقرر فيه نفقات الدولة وايراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجب الجباية والانفاق2. يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة حسب فكر التقليديين بأنها ( مجرد وثيقة مالية معتمدة من السلطة التشريعية ، تتضمن تنبؤات لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية عادةً هي السنة ، ولا تترتب على تنفيذها أي تغييرات محسوسة في النشاط الاقتصادي )(6).

تمر الموازنة العامة للدولة بمراحل مختلفة إبتداءً من التفكير في أمر إعدادها حتى إتمام تنفيذها والمراحل الرئيسية هي(9):  
مرحلة إعداد الموازنة العامة.

مرحلة اعتماد الموازنة العامة.

مرحلة تنفيذ الموازنة العامة.

4. مرحلة مراقبة الموازنة العامة.

يقصد بالنفقات العامة النفقات التي تبذلها السلطات العامة ( الحكومات المركزية، والولائية) والمحلية، إما لإشباع الحاجات العامة للمواطنين أو لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية(12). بالإضافة إلى أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد السلطات المكونة لها(1).

ثالثاً: مفهوم النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي يلخص من خلال مؤشر رئيس يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي Product Domestic Gross هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين خلال السنة عادة ، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد.

بغض النظر عن جنسيتهم سواء أكانوا من مواطني البلد أم من الأجانب(15)

يلاحظ من خلال تعريف النشاط الاقتصادي أنه يحتل قيمة السلع والخدمات النهائية فقط ، وليس السلع والخدمات المنتجة خلال الفتره الزمنية ويمكن قياس النشاط الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق أو بسعر التكلفة(4).

المبحث الثاني: السياسة المالية ودور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي في السودان

(1995-2012م)

أولاً: السياسة المالية في السودان (1995-2012م)

للسياسة المالية في السودان عدد من الأدوات تتمثل في الضرائب والإنفاق العام ، وقد تعمل السياسات المالية العامة علي ضبط والتحكم في جماح الإنفاق العام وذلك وصولاً إلى محاولة تغطية أولويات الصرف وتوجيه الإنفاق للأنشطة الاقتصادية والتنمية ، وبالتالي عملت السياسة المالية في السودان خلال الفترة (1994-2008م) إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده.(23).

أما السياسة المالية في الفترة (1996م – 2000م )، فقد قامت على رفع معدل نمو الإيرادات العامة. بالإضافة إلى برنامج الإصلاح الضريبي ، وهي جزءاً مكماً لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي قصير المدى 1998/97/96م والبرنامج متوسط المدى (1999م – 2002م). وجهت السياسات الضريبية الي معالجة الخلل في هيكل الضرائب وأهمها: الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة. أما في جانب الإيرادات فقد

طبقت سياسة الضريبة على القيمة المضافة والتي بدأ تشريعها في عام 1997م. نفذت سياسة الضريبة على القيمة المضافة في أول يوليو 2000م ويعتبر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة أكبر انجاز في مجال الإصلاح الضريبي ، وقد استهدفت السياسات الضريبية والاجراءات المتصلة بها والتي طبقت خلال الفترة (1999م -2000م) إلى زيادة الإنتاج من خلال رفع القدرة التنافسية لسلع الصادر(8).

تمثلت السياسة المالية للفترة (2001م – 2005م) في المحافظة على استدامة الاستقرار الاقتصادي ، والارتفاع بمعدلات النمو ومراعاة عدالة توزيع عائد ، وكذلك زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وذلك لاستيعاب الاستثمار الخارجي المباشر. انتهجت في هذه الفترة أيضاً سياسة التوسع في قطاعات النقل والتشييد والتجارة والخدمات الاجتماعية ، كما اهتمت السياسة بقضايا الفقر. بالإضافة إلى استمرار الدولة في سياسة الاستخصاص بهدف توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة فرص الاستثمار الخاص(16).

ضمت السياسة المالية أيضاً في الفترة (2001 – 2005م ) برنامج إعادة التأهيل للبنيات التحتية التي دمرتها الحرب ، الاهتمام بمشروعات إعادة التوطين ، إيواء النازحين التركيز على مشروعات الأمن الغذائي ، وتوفير أوضاع المؤسسات والهيئات العامة. كما ركزت السياسة المالية في نفس الفتره (2001م – 2005م ) ، على تحقيق مجموعة من الأهداف ، شملت الاستثمار في حساب تركيز أسعار البترول ورفع سقفه لتوريد الفوائض الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية ، وبذل المزيد من الجهد والمساعي لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ومواكبة التكتلات الاقتصادية والاقليمية والدولية(17).

هنالك سياسات أخرى انتهجت صوب الصرف على الفصل الأول وهي سياسة منطوقية ومنفتحة أحياناً من أجل ضبط الإنفاق. كما توجد أدوات سياسية أخرى مثل إنشاء الوظائف الجديدة لكي تساعد في تقليل البطالة وتمويل المشروعات الحيوية مثل: مشروع النفرة الخضراء والتي تم انطلاقها في عام 2008م(18).

أما سياسات الإنفاق العام والتي انتهجتها الدولة في عام 2009م، فتمثلت في سياسات الالتزام بالشفافية في الإنفاق العام وترشيده وضبط الأداء المالي ، والاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي وذلك بتحسين موارد الصناديق الاجتماعية للمساهمة في تخفيف حدة الفقر(19).

ثانياً: الإنفاق العام في السودان خلال الفترة (1995-2012م)(10)

عند تطبيق النظام الفدرالي في عام 1995م ، أصبحت الولايات والمحليات المصدر الأول لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والمياه. وانحصر دور الحكومات المركزية في الصرف على التعليم العالي، الخدمات الطبية المختصة، برامج الصحة القومية، البرامج القومية لمكافحة الفقر، برامج إعادة توطين اللاجئين، ودعم البرامج في الولايات والمحليات. إن السياسة المالية التي تستهدف الاستقرار الاقتصادي تعرف بأنها السياسة التي تعالج البطالة بإحداث عجز في الميزانية ، وتحارب التضخم بإحداث فائض في الميزانية ، ذلك لأن الاستقرار الاقتصادي كهدف يعني أمرين:

1- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

2- تحقيق ثبات نسبي في مستوى الأسعار.

تستخدم سياسات الإيرادات والنفقات كوسيلة لتحقيق هذين الأمرين. إن النفقات العامة تسعى لتوفير خدمات عامة لصالح المجتمع ، عبر أموال الدولة التي تنفقها ، وتتكون النفقات العامة في السودان في السابق من ثلاثة فصول رئيسة هي:

الفصل الأول: ويشتمل على الأجور والمرتببات الاتحادية.

الفصلين الثاني والثالث: وتشتملان على الخدمات الاقتصادية والإنشاءات العامة.

الجدير بالذكر أنه قد تم في عام 1994/93م إجراء بعض التعديلات في تبويب النفقات العامة، وأصبحت تتكون من أربعة فصول مع إجراء بعض التعديلات في الفصول الثلاثة الأساسية وذلك على النحو التالي:

أ- الفصل الثاني كان يشتمل على بند المزايا والدعم الإجتماعي وتم تحويله إلى الفصل الأول.

ب- الفصل الثالث كان يشتمل على بند مصروفات أعمال جديدة صغيرة وتم تحويله إلى الفصل الثاني تحت إسم خدمات رأسمالية.

ج- تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات التي كانت تحت بند المصروفات القومية الممركزة وهي مصروفات الإستثمارات الحكومية إضافة لدعم الإستثمار الزراعي والتنمية.

أدت سياسات الإنفاق العام إلي تزايد النفقات العامة بصورة واضحة ويكمن ملاحظة ذلك من خلال التغيرات الحاصلة في مكوناتها في الأشكال (1) و(2) اللذين يوضحان تلك التطورات في مكونات الإنفاق العام في السودان وهي على النحو التالي:

الشكل رقم (1)

المصدر: أعدد الباحث ، بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، سنوات مختلفة

الشكل رقم (2)

المصدر: أعداد الباحث ، بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني لسنوات مختلفة وفيما يختص بالإنفاق العام بصفة إجمالية يشير الجدول رقم (1) والشكل رقم (3) إلى أن الإنفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة قد شهد تذبذبات حادة في سنوات معينة. فبينما شهد منتصف التسعينيات من القرن الماضي تنامي الإنفاق العام تحديدا الفترة 1995-1997م. أما الفترة (1996-2000م) فقد استمر الإنفاق العام في الزيادة حتى عام 2000م. شهدت هذه الفترة سياسة الإصلاح الضريبي. سجل الإنفاق العام عام 2001م معدل قدره 197 مليون دينار ، واستمر الى عام 2005م في الارتفاع مسجلاً 563 مليون دينار، ثم إرتفع الى أن وصل إلى 74.1 مليون دينار سوداني في عام 2009م. أما خلال الفترة (2006 م – 2009 م) ، ارتفع النشاط الاقتصادي بسبب زيادة مساهمة البترول فيه وارتفاع أسعاره عالمياً ، وزيادة تدفقات الاستثمارات الخارجية ، بجانب نمو القطاعات الفرعية. وهكذا كلما كانت هنالك زيادة في الإنفاق العام علي القطاعات الاقتصادية إنعكس هذا ايجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي(20).

خلاصة القول أن هنالك علاقة بين السياسة المالية والإنفاق العام مستوى النشاط الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة (1990-2012م) ، حيث يلاحظ أن هنالك عجزاً مستمراً في الميزانية ، يقابله من جهة أخرى إهتماماً بالقطاعات ذات المردود الاقتصادي العالي خاصة البترول.

انخفض نمو الإنفاق العام حيث تجاوز تجاوز 2% بقليل حتى عام 2006م حيث تمت إتفاقية السلام وبدأت عائدات البترول السوداني تمثل دوراً واضحاً في الميزانية العامة للبلاد. في حين شهدت الفترة 2006 – 2012م تذبذبات حادة في نمو الإنفاق العام ، ففي بداية الفترة إزداد بشدة نتيجة تزايد إستحقاقات السلام والتوسع في الحكم الفدرالي ، بينما انخفض نمو الإنفاق العام بسبب الأزمة العالمية في منتصف الفترة المذكورة ليعاود الإرتفاع الحاد في معدلاته بفعل الاستقرار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد السوداني وارتفاع معدل نموه في ما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ولكن ذلك الإرتفاع في نمو الإنفاق العام لم يدم إلا شهوراً لينهار بحلول عام 2011م بسبب خروج عائدات البترول من الموازنة العامة بإعلان انفصال جنوب السودان وستمر في الانخفاض لبقية الفترة.

جدول رقم (1)  
نمو الانفاق العام في السودان في الفترة (1995 – 2012م)

السنة	الإنفاق العام	السنة	الإنفاق العام
١٩٩٥	NA	٢٠٠٤	0.49
١٩٩٦	.06٢	٢٠٠٥	0.25
١٩٩٧	0.45	٢٠٠٦	-0.99
١٩٩٨	0.37	٢٠٠٧	10.83
١٩٩٩	0.26	٢٠٠٨	0.31
٢٠٠٠	0.54	٢٠٠٩	-0.91
٢٠٠١	0.24	٢٠١٠	11.13
٢٠٠٢	0.24	٢٠١١	-0.89
٢٠٠٣	0.43	٢٠١٢	-0.22

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني بيانات لسنوات مختلفة  
الشكل رقم (3)

يمكن إرجاع نمو الإنفاق العام جزئياً في فترة التسعينيات إلى أسباب عديدة منها إنشاء وظائف جديدة للدولة ، التوسع في الوظائف القائمة أصلاً ، ارتفاع عدد السكان ، إضافة إلى التطور في الإنفاق على الإنشاءات ومشاريع التنمية الكبيرة. بصفة عامة فإن النفقات العامة تتأثر بالآتي:

أ- دعم السلع الضرورية في كثير من الأحيان مثل البترول والخبز والسكر.  
ب- عدم قفل كثير من الوحدات الحكومية حساباتها الختامية مما يضعف الرقابة على المال العام.

ج - الصرف خارج الميزانية مثل الإنفاق على الدفاع والأمن والتصنيع الحربي، ومشروع إستخراج البترول، وإعادة تأهيل مصانع السكر والنسيج. بالإضافة إلى مشروعات الري مثل خزان الرصيرص وكنانة والرهد ، مشروعات تأسيس الجامعات وإسكان الطلاب، التغطية الإعلامية ، ومشروعات الطرق الولائية مثل: طريق شريان الشمال ، طريق 24 القرشي ، طريق التحدي وطريق الإنقاذ الغربي(21).

سجلت مكونات الإنفاق العام تذبذباً في معدلات النمو خلال الفترة (1995م – 2005م) ، حيث يأتي الفصل الثاني في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الإنفاق العام. بينما يأتي الفصل الثالث في المرتبة الأخيرة. نلاحظ الزيادة المضطربة في معدلات نمو الفصل الأول حيث أشتملت البرامج التي نفذت خلال تلك الفترة 1997م – 2000م ، على زيادة سنوية في الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة بين 15% - 27% سنوياً ، مع رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي. ونتيجة للزيادات في المرتبات منذ عام 1998م أضحت الزيادة في الأجور حقيقية لأول مرة منذ أكثر من عقدين.

شهدت فترة التسعينات تطبيق العديد من الإصلاحات الهيكلية للوحدات الإتحادية ترتب عليها زيادة في الإعتمادات الموجهة للفصل الأول ، بجانب الإستمرار في زيادة الحد الأدنى للأجور خلال فترة التسعينات، وزيادة العلاوات والبدلات حيث تراوحت نسبة زيادة الحد الأدنى للأجور ما بين 13% في عام 1997م إلى 32% في عام 2000م. وشهد أداء الموازنة العامة (2006/ 2008م) ارتفاع اجمالي الإيرادات العامة الفعلية في

عام 2007م مقارنة بعام 2008م بمعدل 8.33% كذلك ارتفعت المصروفات العامة الفعلية في عام 2007م مقارنة بعام 2008م بنسبة 9.23%(2).  
 أما بالنسبة لموازنة العام المالي 2009م ، فقد تم إعدادها في ظل ظروف صعبة بالغة التعقيد تمثلت في الأزمة المالية العالمية عام 2008م ، والتي أثرت علي كافة دول العالم كما أثرت بدورها في تنفيذ الموزانه في نصفها الأول في السودان. كان لانخفاض اسعار البترول لمزيج النيل أثره السالب علي حصيله الإيرادات العامة ، وتم اتخاذ العديد من السياسات والاجراءات لزيادة حصيله الإيرادات غير البترولية ، وترشيد الصرف. بلغ الأداء الفعلي للإيرادات القومية للعام 2009م نسبة 1.109% عن الربط السنوي ، ونسبة نفقات 7% عن الأداء الفعلي للعام 2008م ، كما نقص إجمالي الأداء الفعلي للمصروفات للعام 2009م بنسبة 6% عن الأداء الفعلي لعام 2008م ، وعليه سجل صافي رصيد التشغيل عجزاً في حدود 30.980 مليون جنية مقارنة بعجز 938 مليون جنية في العام المالي 2008م(22).

عموماً الجدول رقم (1) أعلاه يوضح أن هنالك نمو في الإنفاق العام خلال الفترة (1995م – 2012م) وهذا يرجع إلي عدد من الأسباب منها إنشاء وظائف جديدة للدولة، التوسع في الوظائف القائمة ، ارتفاع عدد السكان ، المشاريع التنموية ، ارتفاع الأسعار بالإضافة للصرف الأمني والإنساني والغذائي ، والبرامج الإسعافية للشرق(22).  
 ويمكن إرجاء ارتفاع الإنفاق العام من (2009- 2012م) إلى أسباب عديدة منها: ارتفاع الأسعار ، الصرف الأمني والإنساني والغذائي لولايات دارفور الكبرى ، والبرامج الإسعافية لشرق السودان هي التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق العام مما أدى إلى عجز الميزانية.

ثالثاً: تطور النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995- 2012م)

الجدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومعدل النمو الاقتصادي في السودان (1995 – 2012م) بملايين الدينارات

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		معدل النمو الاقتصادي
السنة	الناتج	السنة	الناتج	
١٩٩٥	١٠.١٤٠	١٩٩٥	٤٠.٤٩.٧٤	٦.٥

١٩٩٦	١١.٣١٢	١٩٩٦	١٠.٤٧٨.١	١١.٦
١٩٩٧	١١.٩٩٨	١٩٩٧	١٦,١٣٧.٤	٦.١
١٩٩٨	١٢.٩٨٦	١٩٩٨	٢١,٩٣٥.٩	٨.٢
١٩٩٩	١٣.٥٣٦	١٩٩٩	٢٧,٠٥٨.٨	٤.٢
٢٠٠٠	١٤.٦٧٢	٢٠٠٠	٣٣,٦٦٢.٧	٨.٤
٢٠٠١	١٦.٢٥٦	٢٠٠١	٤٠,٦٥٨.٦	٦.٤
٢٠٠٢	١٧.٢٣٢	٢٠٠٢	٤٧,٧٥٦.١	٦.٧
٢٠٠٣	١٨.٣١٦	٢٠٠٣	٥٥,٧٣٣.٨	٦.١
٢٠٠٤	١٩.٢٥٧	٢٠٠٤	٦٨,٧٢١.٤	٦.٤
٢٠٠٥	٢٠.٣٤٤	٢٠٠٥	٨٥,٧٠٧.١	٨.٧
٢٠٠٦	٢٢.٣٥٣	٢٠٠٦	٩٨,٧١٨.٨	١٠.٤
٢٠٠٧	٢٤.١٥٨	٢٠٠٧	١١٤,٠١٧.٥	٨.٣
٢٠٠٨	٢٦.٠٣٢	٢٠٠٨	١٢٧,٧٤٦.٩	٧.٨
٢٠٠٩	٢٨.١١٠	٢٠٠٩	١٤١,٧٠٧.٣	٦.١
٢٠١٠	٢٩.٣٠٠	٢٠١٠	١٦٢,٢٠٤.٠	٥.٥
٢٠١١	٢٧.٠	٢٠١١	١٨٦,٦٨٩.٩	٥.١
٢٠١٢	٢٧.٣	٢٠١٢	٢٤٣,٤١٢.٨	١.١

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني بيانات لسنوات مختلفة  
يلاحظ من الجدول رقم (2) أن النشاط الاقتصادي قد سجل 74.4049 مليون دينار في عام 1995 م ، ثم إرتفع الى 1.10478 مليون دينار في عام 1996م حيث كان معدل النمو الاقتصادي في 1995 م 5.6% ثم إرتفع الى 6.11% في عام 1995م ، ويعزي ذلك لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في قطاعي الزراعة والصناعة(2).

زاد معدل النمو الإقتصادي الذي بلغ في متوسطه حوالي 6 % في فترة الدراسة ، مما يعني أن زيادة الإنفاق العام أدى إلي ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد دخول البترول كمكون أساسي في الصادرات في عام 1999م.

كذلك يشير الجدول (2) بلغ النمو الإقتصادي في المتوسط في التسعينيات حوالي 6%. وتزايد معدل النمو الإقتصادي بعد دخول البترول كمورد أساسي من مكونات الناتج المحلي، وقد بلغ معدل النمو الإقتصادي في عام 2000م حوالي 4.8% ليصل إلى أعلى معدل له في عام 2006م ليلعب حوالي 4.10%. أما في الفترة من (2008- 2012م) فقد حافظ معدل النمو الإقتصادي علي معدل عالي مقاساً بالرقم العالمي للنمو (أعلى من 5%) إذ بلغ في المتوسط حوالي (1.6%) علي الرغم من الأزمة المالية العالمية والحروب الأهلية المتعددة.

#### المبحث الثالث: الشواهد التطبيقية

لمعرفة أثر الإنفاق العام علي النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995- 2012 م) ، تم تحديدا استخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تطبيق برنامج ( Eviews ) في الحاسب الآلي وفقاً للمعادلة المحولة خطياً باللوغاريتمات الآتية:

حيث أن:

= الناتج المحلي الإجمالي

= الإنفاق الحكومي

= متوسط متحرك من الدرجة الأولى

= متغير عشوائي

= ثابت المعادلة ومرونة المتغيرات المفسرة على الترتيب

بتحليل المعادلة المحولة لوغاريتمياً أعلاه كانت النتائج كالتالي:

(24.3) (53.9) (89.9)

132 = F 95.0 =

95.1 = W.D 94.0 =

القيمة بين الأقواس تعبر عن قيمة إحصائية-

هنالك ثلاثة اجراءات لتحديد القيمة التنبؤية للنموذج:

اختبار F ، وتعني المعنوية الكلية للنموذج ، وتدل علي أن النموذج معنوي وصالح احصائياً ومتجانس، وذلك لأن قيمة ( F=132 ) عند مستوى معنوية 1% .

قيمة معامل التحديد أو القوة التفسيرية للنموذج ، حيث توضح قوة العلاقة بين المتغيرين المتغير التابع النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير المستقل (الانفاق العام) ، ونسبة = 95.0 تعني أن 95% من العوامل المؤثرة علي النشاط الاقتصادي في السودان ناتجة عن المتغيرات المستقلة و5% من العوامل التي تؤثر علي الناتج المحلي الإجمالي هي عوامل خارجية غير مضمنه في النموذج يعبر عنها المتغير العشوائي وتمثل مثلاً في السياسة النقدية ، السياسات الزراعية ، والاستثمارات ، وغيرها .

أما معامل التحديد المعدل فيوضح أن 94% من العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995-2011م) مضمنة في النموذج وأن 6% فقط هي متغيرات غير مضمنه في النموذج ومسؤول عنها المتغير العشوائي.

اختبار- T ( المعنوية الفردية ) :

فقد كانت قيمة  $T = (53.9)$  مما يعني أن المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) متغير مهم وله تأثير جوهري علي المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى معنوية 1% .

أما قيمة ديربون واتسون ( DW ) والتي توضح مشكلة الارتباط الذاتي وهي تؤثر علي عملية التنبؤ، كانت قيمتها تساوي 95.1 ، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

تؤكد الدراسة حسب التحليل أعلاه أنها تتسق مع النظرية الاقتصادية في أن هنالك علاقة طردية بين الانفاق العام والنشاط الاقتصادي ممثل في الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة (1995-2011م)، تعكسها العلاقة الموجبة، حيث تعمل الزيادة في الانفاق العام بشقيه الجاري والتنموي علي رفع مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

(1) نتائج خاصه بالتحليل:

1- يؤثر الإنفاق العام إيجاباً علي النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (1995-2012م) ، ويعزى ذلك إلى أن زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق علي الخدمات العامة كالصحة والتعليم تؤدي كل هذه بدورها إلي زيادة كفاءة الفرد والإنتاجية ، توفير بنية

تحتية مشجعة للإستثمار وأيضاً علاوة على ذلك ، تأثير الإنفاق العام على كل من: الأسعار، حالة توزيع الدخل وحالة البطالة ، وكل هذا ينصب في النهاية في تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

2- هنالك عوامل أخرى ذات تأثير مقدر في الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (1995-2012م) ، تتمثل في السياسة النقدية ، السياسات الزراعية ، مناخ وسياسات الاستثمار وغيرها.

## (2) نتائج عامة

1- إن دخول البترول كمنتج اضافي في الاقتصاد السوداني أدى الي طفرة كبرى في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما شهدت الفترة الأخيرة سياسات ناجحة مثل سياسة الضريبة على القيمة المضافة في جانب الإيرادات ، والسياسات المالية التي تقوم على تمويل المشروعات الحيوية مثل مشروع النفرة الخضراء في جانب الإنفاق الحكومي.

2- يعزى الارتفاع في الإنفاق العام في عام 2005م الي مقابلة الصرف الأمني والانساني وارساء دعائم السلام ، والصرف الغذائي المباشر لولايات دارفور الكبرى ، والبرامج الاسعافية بالشرق.

3- أثرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008م ، حيث انخفضت اسعار البترول وبالتالي حصيله الإيرادات العامة مما أثر على أداء الموازنه لعام 2009م، انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

## ثانياً: التوصيات

1- انتقاء السياسات المالية الملائمة وتطبيقها ، خاصة في جانب الإنفاق العام على القطاعات ذات المردود الاقتصادي التي تدعم دورها النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في السودان.

2- زيادة الإنفاق العام وضبطه بما يتناسب مع الإيرادات العامة ، حتى لا يكون هنالك عجزاً كبيراً يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

3- الإسراع بحل المشكلات الاقتصادية من بطالة وتضخم وغيرها والمحافظة على مستويات الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

4- تفعيل العوامل الأخرى التي تؤثر ايجاباً على النشاط الاقتصادي مثل السياسات الزراعية والنقدية والاستثمارية.

## قائمة المصادر والمراجع:

- باهر محمد عتلم ، إقتصاديات المالية العامة ، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م ،  
بنك السودان ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .  
بنك السودان ، التقرير السنوي ، 1996م .  
حسام داوود وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للتوزيع والطباعة والنشر ،  
الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2005 م ،  
خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية  
والتطبيق ، الطبعة السابعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 م .  
سعيد عبد العزيز ، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،  
2008 م .  
السيد عطيه عبد الواحد ، الإقتصاد والمالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر ، 2000  
م ، .  
عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، شركة مطابع السودان  
للعملة ، الخرطوم ، 2002م .  
عمارة جمال ، اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد الحديثة والمراحل  
والاتجاهات ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004 م .  
عمران عباس يوسف ، العولمة واقتصاد السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ،  
الخرطوم .  
فليح حسن خلف ، المالية العامة ، دار أزيد للنشر ، عالم الكتب الحديث ، 2008م .  
محمد أحمد عمر بابكر ، محاضرات في المالية العامة ، الطبعة الثانية ، 2003م .  
محمد السريني وعلي عبد الوهاب ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار النشر ، الدار  
الجامعية ، الاسكندرية ، ص 187 ، 2008م .

محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة  
الأولي ، الأردن، 2008 م  
محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي ،  
دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 م  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي ، 1997 م – 1998 م ، 2001،  
2011 م – ( سنوات مختلفة).  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي ، ( سنوات مختلفة).  
وزارة المالية إدارة الميزانية ، 2006م -2008م .  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2006م) ، تقرير أداء الاقتصاد السوداني ، للفترة  
( 2000 م – 2005 م) والعرض الاقتصادي، 2009م.  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، 2009  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2006م  
وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي ، 2009م.  
وزارة المالية والاقتصاد ، إدارة الميزانية ، ( 2007م – 2008م)